# البحر الأحمر في الوثائق العثمانية

د. أنعم محمد عثمان الكباشي
أستاذ مشارك-قسم التاريخ- كلية الآداب- جامعة الخرطوم

**المستخلص:**

تحاول هذه الدراسة تناول الأوضاع في البحر الأحمر من خلال الوثائق العثمانية. والحال أنه يوجد عدد كبير من تلك الوثائق في الأرشيف العثماني، ذات صلة بالبحر الأحمر. ومما لا شك فيه فإن هذا العدد الكبير من الوثائق العثمانية يعكس مدى الأهمية التي كان يحوز عليها البحر الأحمر لدى الدولة العثمانية. ويتمثل الهدف الأساسي من هذه الدراسة في عرض الوثائق العثمانية باعتبارها مصدرا جديدا للبحر الأحمر. وقد تناولنا في هذه الدراسة مواضيع مختلفة في السياسة والاقتصاد والمجتمع.

## The Red Sea in Ottoman documents

**Dr. Anam Mohammed Osman Al-Kabashi**

**Abstract:**

This study tries to discuss the situation in the Red Sea, according to the Ottomans documents. There are a lot of documents in the Ottoman archive related to the Red Sea. This large number of documents reflects the importance that the Red Sea held in the Ottoman State. The main topic of this study, is to refer to the Ottomans documents as a new resource of the Red Sea. In this study, we discussed different subjects in politics, economics and society.

**مقدمة:**

إن الحركة التوسعية التي قامت بها دولة البرتغال في أوائل القرن السادس عشر الميلادي، خاصة دخول أسطولها البحري المؤلف من 37 سفينة مياه البحر الأحمر في عام 1517م[1]، كانت سببا مباشرا في قيام الدولة العثمانية بتوجيه سياستها التوسعية إلى المنطقة العربية. وبالطبع فإن هذه السياسة كانت تشمل الجانبين البري والبحري من المنطقة موضوع البحث. ومما لا شك فيه فإن النشاط الذي بدأه الأسطول البرتغالي في مياه البحر الأحمر، كان يمثل خطورة كبيرة على البلاد الواقعة على ساحلي هذا البحر، خاصة الأراضي المقدسة التي أصبحت تحت خطر الاستعمار البرتغالي. وبما أن الدولة العثمانية كانت هي الدولة الإسلامية الأولى في تلك الفترة، كان من الواجب عليها أن تقوم بالدور المنوط بها، وهو الدفاع عن تلك البلادالمسلمة، وحمايتها من الاستعمار البرتغالي. بناء على ذلك أصدرت الدولة العثمانية أوامرها إلى أوزدمير باشا[2]للقيام بعمليات عسكرية في سواحل البحر الأحمر[3].

لقد نجحت العمليات التي قام بها أوزدمير باشا في الاستيلاء على سواكن، مما يعني أن جزءا من سواحل البحر الأحمر أصبح تحت سيطرة العثمانيين. ونتيجة لذلك قامت الدولة العثمانية في عام 1553م بتأسيس لواء/سنجك في سواكن[4]، وأُلحق هذا اللواء إداريا بولاية مصر. وبعد مرور عامين من تأسيس لواء سواكن، أي في عام 1555م قامت الدولة العثمانية بتأسيس إيالة/ولاية الحبشة، وكان مركزها في سواكن، وتم تعيين أوزدمير باشا أول أمير أمراء على هذه الولاية[5]. وعقب ذلك أصبحت هذه المنطقة من البحر الأحمر في حالة تطور إداري مستمر. وعلى النحو الذي تم به تناول ذلك سابقا، فقد أصبحت سواكن هي مقر الولاية وعاصمتها. وفي الوقت نفسه أصبح لواء سواكن هو «لواء الباشا». وكان العثمانيون يطلقون هذا الاسم على اللواء الذي يقيم فيه أمير أمراء الإيالة[6].

في هذه الدراسة سوف نتناول مجموعة من الوثائق العثمانية الموجودة بالأرشيف العثماني باستانبول، والتي تتعلق بالبحر الأحمر سواء مياهه وما كان يجري في تلك المياه من حركة السفن، واستغلاله مجالا للنقل لصالح البلاد المطلة عليه، أو التطرق إلى الموانيء الواقعة على ساحله أو تلك المناطق القريبة منه. وفي الواقع فإن البحر الأحمر كان يحظى بأهمية كبيرة لدى الدولة العثمانية. ويعود السبب في ذلك إلى موقعه المميز الذي يربط بين قارتي إفريقيا وآسيا، إضافة إلى قربه من المناطق المقدسة (الحرمين الشريفين مكة المكرمة والمدينة المنورة)، مما استوجب على الدولة العثمانية الاهتمام به كثيرا. ومن الملاحظ أن العثمانيين أظهروا اهتماما كبيرا بالبحر الأحمر منذ دخول الأسطول البرتغالي إلى مياهه في أوائل القرن السادس عشر إلى نهاية الدولة العثمانية وانهيارها التام.

بناء على ذلك فإن الوثائق الموجودة في الأرشيف العثماني باستانبول حول البحر الأحمر والموانيء التابعة له تعتبر ضخمة جدا، وهي عبارة عن آلاف الوثائق المكتوبة باللغة العثمانية. لذا فإن الحصول على هذه الوثائق واستخراج المعلومات الموجودة بها، يعني إضافة جديدة في المجال المعرفي الخاص بالبحر الأحمر. ويمكن بيان أهمية هذه الوثائق من ناحيتين، الناحية الأولى: لا شك أن هذه الوثائق تمثل مصدرا جديدا للبحر الأحمر وبلاده، لم يتم التطرق إليه بالصورة المطلوبة. وربما يعود السبب في ذلك إلى عدم معرفة اللغة العثمانية، أي اللغة التي كُتبت بها تلك الوثائق. الناحية الثانية: من الملاحظ أن هذه الوثائق تناولت بعض الأمور والمسائل السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية التي من الصعوبة العثور عليها بصورة مفصلة في المصادر الأخرى، وهو الأمر الذي يؤكد أهميتها وضرورة الحاجة إليها من أجل فهم تاريخ المنطقة بصورة سليمة مبنية على معلومات رسمية.

إن أهمية الموقع الذي كان يتميز به البحر الأحمر جعلته مسرحا لصراع دولي خاصة في الفترات المتأخرة. وكان هذا الصراع بين طرفين أساسيين هما الدولة العثمانية من جانب والدول الأوروبية خاصة إنجلترا وفرنسا وإيطاليا من جانب آخر. ونلاحظ في أحيان كثيرة أن هذا الصراع والتكالب على المصالح كان يأخذ أنماطا عديدة تتراوح ما بين السياسي والعسكري والاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك كانت بعض الدول تطالب بتوفير بعض المستلزمات في البحر الأحمر مما يسهل حركة السير والنقل فيه. ولعل حتى هذا الأمر هو في الأصل نابع من التنافس على المصالح، فعلى سبيل المثال أصدرت نظارة البحرية (وزارة البحرية) خطابا إلى نظارة الداخلية في الدولة العثمانية بتاريخ 10 جمادي الأول سنة 1332هـ/6 أبريل 1914م تتحدث فيه

عن التقرير الوارد من السفارة الهولندية بخصوص ضرورة إنشاء فنارات (مشاعيل) في البحر الأحمر. وبالطبع فإن الهدف من إنشاء هذه المشاعيل هو مساعدة السفن على السير في مياه البحر ليلا. وقد ذكرت نظارة البحرية في خطابها هذا أن الحكومة العثمانية قامت قبل اثني عشر سنة مضت بإنشاء أربعة مشاعيل في البحر بتكلفة وقدرها أربعة وتسعين ألف ليرة. وكما هو واضح فإن الهدف من إنشاء هذه المشاعيل هو تأمين سير السفن. وبالرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة العثمانية في الفترة المذكورة، إلا أن الحكومات البحرية رفضت تأدية ضريبة المشاعيل. ولا شك أن هذا الرفض سوف يؤدي إلى نتائج غير جيدة تتعلق بسلامة السفن ومن هم عليها. لذا نلاحظ أن الخطاب أشار إلى أن الحكومة العثمانية ربطت تلك السلامة بضرورة تأدية ضريبة المشاعيل. عليه قررت الحكومة إحاطة سفراء الدول الأجنبية علما بهذه المسألة، وأخطرت النظارة المشار إليها بهذا الخصوص. لذا أوضحت الحكومة العثمانية أنها سوف تتحرك في هذا الموضوع وفقا لردود التي سوف تصل إليها من تلك الدول[7]. والجدير بالذكر أن ولاية الحجاز كانت قد أرسلت خطابا في ذات الموضوع بتاريخ 20 ربيع الآخر 1332 هـ/16 فبراير 1914م إلى نظارة الداخلية الجليلة، حيث جاء في هذا الخطاب أنه سوف يتم إنشاء مشاعيل في البحر الأحمر في حالة أخذ ضريبة تلك المشاعيل من كافة السفن التي تتحرك جيئة وذهابا في مياه البحر الأحمر، وقد صدر بيان بهذا الخصوص من رئاسة الميناء بجدة عطفا على الإشعار الصادر من رئاسة الميناء باستانبول. ومن جانب آخر أشار الخطاب إلى الأهمية التجارية التي تتمتع بها جدة الواقعة على البحر الأحمر، وأنه في حالة إنشاء مشاعيل هناك، فسوف يمكن تلافي المخاطر التي تحيط بالسفن وحركتها. لذا فإن الضرورة تستوجب إنشاء تلك المشاعيل لضمان حرية حركة السفن. وبدوره ذكر والي الحجاز أن متصرف جدة أرسل خطابا حول تلك المسألة، وان خطابه يعتبر مناسب وفي محله. عليه يجب إجراء ما هو لازم[8]. وقد تم التأكيد على هذه المسألة من خلال خطاب آخر مرسل من نظارة الداخلية إلى نظارة البحرية[9].

من الواضح أن البحر الأحمر كان معبرا مهما للسفن التابعة لكثير من الدول. ولهذا السبب كانت هذه الدول حريصة بدرجة كبيرة على تأمين هذا الطريق عبر اتخاذ كافة الوسائط والوسائل التي من شأنها أن توفر الأمان والحماية الكاملة لسفنها. ومن الواضح أن الدول التي كانت تهتم بهذا المعبر هي الدول الكبرى ذات النشاط التجاري الكبير. ولا شك أن هذا النشاط التجاري كان سببا من الأسباب التي أدت إلى ظهور الحركة الاستعمارية في القرن التاسع عشر، حيث أن الدول الأوروبية بعد الثورة الصناعية التي ظهرت في أوروبا خلال القرن الثامن عشر، بدأت في البحث عن موارد لها لتنمية العملية الصناعية من جانب، والتسويق لمنتجاتها الصناعية من جانب آخر. عيه حرصت هذه الدول على أهمية المحافظة على أمن الطرق البحرية، وعلى وجه الخصوص البحر الأحمر، ويظهر هذا الأمر بشكل جلي في الطلب الذي قدمته دولة هولندا في هذا الخصوص، وهو طلب يمثل الدول الأوروبية كافة. وفي 14 جمادي الآخر 1333هـ/29 أبريل 1915م أرسل محافظ المدينة المنورة وقائدها رسالة إلى نظارة الداخلية الجليلة يشير فيها إلى معاناة أهل عسير واليمن فيما يتعلق بالحصول على المواد الغذائية، متناولا في هذا الخصوص القانون الصادر بضرورة تعليق أخذ الضريبة الجمركية من المواد الغذائية إلى نهاية الحرب العالمية الأولى. وقد أشار المحافظ في رسالته المذكورة إلى إغلاق البحر الأحمر، وهو الأمر الذي تسبب في ارتفاع الأسعار وندرة المواد الغذائية. وبدوره

انعكس هذا الأمر سلبا على الأهالي والعربان والقبائل الموجودين في المدينة المنورة والمناطق التابعة لها. بناء على ذلك فهو يطلب بأن يقوم ناظر الداخلية بإجراء ما هو لازم في هذا الشأن[10]. وعقب ذلك قامت نظارة الداخلية بمخاطبة نظارة المالية، وكان ذلك بتاريخ 15 رجب 1333 هـ/29 مايو 1915م، حيث أشارت إليها أن منطقة الحجاز تعاني معاناة كبيرة جدا فيما يتعلق بعدم توفر المواد الغذائية. وذكرت أن الأمر ازداد سوءا في الفترات الأخيرة بسبب انقطاع وصول المواد الغذائية من سواكن والهند. وأفادت أن المقدار المطلوب من هذه المواد يبلغ خمسة وثلاثين ألف جوال من المؤن شهريا. وقد أوضحت أنه من الضروري توفير الكمية المطلوبة المذكورة من أي مكان آخر بسبب استحالة توفيرها من سواكن والهند، وذلك نتيجة الصعوبات الموجودة في البحر الأحمر[11]. وفي 24 رجب 1333 هـ/7 يونيو 1915م قامت نظارة الداخلية بإرسال مذكرة إلى نظارة المالية بالخصوص المذكور. وذكرت في هذه المذكرة أن منطقة الحجاز كانت تعتمد في السابق على الخارج فيما يتعلق بتوفير المواد الغذائية. بيد أن إغلاق الطرق البحرية (خاصة البحر الأحمر) حال دون وصول تلك المواد إلى المنطقة المشار إليها. ونتيجة لذلك أصبح أهالي الحجاز يعانون معاناة كبيرة في معيشتهم، إذ ارتفتع الأسعار بشكل كبير، مما جعل الأهالي يعيشون في خط الفقر والفاقة. بناء على ذلك تقدمت ولاية الحجاز بطلب تعليق العمل بالقانون الخاص بالضريبة الجمركية، خاصة وأن هذا القانون تم تجميده في اليمن، إذ أصبحت الواردات القادمة إلى اليمن تدخل دون الإيفاء الضريبة الجمركية[12].

من الواضح أن البحر الأحمر كان يمثل معبرا مهما للسلع التجارية، وكانت المناطق المطلة عليه تعتمد عليه اعتمادا كبيرا. غير أن اندلاع الحرب العالمية الأولى تسبب في إعاقة حركة السفن فيه، بل وإغلاقه بشكل كامل حسب ما جاء في الوثائق العثمانية. وتمثلت نتيجة هذا الإغلاق في المعاناة الكبيرة التي واجهها أهالي المناطق المطلة على سواحل البحر الأحمر، وبصفة خاصة منطقة الحجاز في الحصول على المواد الغذائية اللازمة، إذ أصبح من العسير جدا الحصول على هذه المواد عبر طريق البحر الأحمر.

بناء على الأهمية الكبيرة التي كان يتمتع بها البحر الأحمر بالنسبة للدول الأوروبية، وكذلك المناطق المطلة عليه، مما يعني أنه سوف يصبح مسرحا للصراع بين الدول الكبرى، قامت السفارة العثمانية بروما بإرسال برقية إلى نظارة الخارجية العثمانية بتاريخ 3 يوليو 1890م. وذكرت في هذه البرقية أن هناك اتفاقا أُبرم مؤخرا بين إنجلترا وألمانيا. بناء على ذلك بدأت مباحثات بين إنجلترا وإيطاليا. وقد تركزت هذه المباحثات على أن يتم ترك منطقة الصومال إلى إنجلترا مقابل ترك سواكن وملحقاتها إلى إيطاليا. وختمت السفارة برقيتها بالقول أنها سوف تقوم بعرض كافة المستجدات في هذا الخصوص إلى ناظر الخارجية[1313]. إن هذه الوثيقة المهمة تعكس بوضوح تام مدى الأهمية الاستراتيجية التي كانت تتمتع بها المناطق المطلة على سواحل البحر الأحمر، مما جعلها عرضة لأطماع الدول الأوروبية الاستعمارية. ولا شك أن الاستيلاء على أي منطقة من مناطق البحر الأحمر، يعني الاستيلاء على جزء مهم للغاية منه. وبالطبع فإن ذلك سوف يقود إلى تقوية نفوذ الدولة الاستعمارية في تلك المنطقة. وفي 9 فبراير 1884م وردت مذكرة من نظارة الخارجية العثمانية إلى الصدارة العظمى (مجلس الوزراء). وقد تضمنت هذه المذكرة أنه سوف يتم إرسال حوالي ألف جندي إنجليزي من أجل توفير الأمن في سواحل البحر الأحمر. كما أشارت المذكرة أيضا إلى الهزيمة التي مُني بها بيكر باشا. ومن خلال متن هذه المذكرة يتضح بجلاء أن إنجلترا كانت في حالة قلق كبير جراء ذلك[14]. وفي

الواقع فإن هذا القلق لم يكن قلق دولة إنجلترا فحسب، بل جميع الدول الأوروبية كانت في حالة قلق ومتابعة للأوضاع في البحر الأحمر وسواحله. وعلى النحو الذي تناولنا به ذلك سابقا، فإن هذه الدول كانت تسعى بكل قوة من أجل المحافظة على الأمن في البحر الأحمر، وتوفير كافة المعينات التي تساعد على حركة السفن وسيرها بشكل آمن، وذلك لأن توفير الأمن على البحر الأحمر وسواحله، سوف يجعل هذه الدول ترسل أساطيلها التجارية إلى المنطقة، وهو الأمر الذي سوف يعود إليها بأرباح طائلة. أما في حالة انعدام الأمن في البحر الأحمر، فسوف يتسبب ذلك في وقوع خسائر فادحة لتلك الدول. وفي 16 ربيع الأول سنة 1302 هـ/3 يناير 1885م أرسلت نظار ةالشؤون الخارجية العثمانية خطابا إلى الصدر الأعظم (رئيس الوزراء)، وذكرت في هذا الخطاب أن إيطاليا طلبت الحصول على موافقة إنجلترا من أجل إحكام سيطرتها على زيلع، أو جزء من الساحل الإفريقي بالبحر الأحمر. وإثر ذلك طلبت إنجلترا من إيطاليا ضرورة مراجعة السلطان العثماني في هذا الخصوص. وقد تم فهم تلك التفاصيل من خلال البرقية الواردة من السفارة العثمانية بلندن. وقد ذكرت السفارة العثمانية أنه لم تدور أي مباحثات بين إنجلترا وإيطاليا بخصوص الشؤون المصرية. أما فيما يتعلق بإشراك إيطاليا في العمليات العسكرية بالسودان، فإن هذا الموضوع لم يتم التطرق إليه على الإطلاق. وإذا جئنا إلى مسألة رغبة إيطاليا في الحصول على موافقة إنجلترا بشأن استيلائها على زيلع أو بعض الموانيء الواقعة على الساحل الإفريقي من البحر الأحمر، فقد كان رد إنجلترا أن هذه المناطق تابعة للدولة العثمانية، وبالتالي يجب الرجوع إلى هذه الدولة[15]. وفي هذا الإطار صدر خطاب رسمي من الصر السلطاني العثماني بتاريخ 18 صفر 1312 هـ/20 أغسطس 1890م يدور حول أنه لا يوجد أي رأي يتعلق بأن حكومة إنجلترا سوف تدخل في علميات عسكرية مشتركة مع إيطاليا في السودان. وحسب ما جاء في الخطاب الوارد من السفارة العثمانية بلندن حول هذا الخصوص، فإن إيطاليا سوف تقوم بسحب عدد من جنودها الموجودين في كسلا، وقد تم عرض هذا الأمر على صاحب المقام العالي. وفي ذات الإطار أرسلت ولاية الحجاز برقية مشفرة إلى صاحب المقام العالي حول قيام إيطاليا بإرسال مجموعة من الآلات والأدوات رفقة حوالي مائة جندي من رجال المدفعية إلى مصوع من أجل زيادة قوتها وبناء استحكامات في كسلا. أما الأخبار الواردة من سواكن، فقد أكدت أنه لا توجد في الوقت الحالي عمليات عسكرية في تلك المنطقة[16].

بناء على الوثيقة العثمانية المؤرخة بـ 3 ذي القعدة 1311 هـ/9 مايو 1890م والصادرة من الصدر الأعظم، فإنه توجد هناك أخبار متداولة حول تهريب الأسلحة عبر البحر الأحمر من سواكن إلى منطقة عسير. ونتيجة لذلك أصدر السلطان العثماني مرسوما لأجل التقصي والتحقيق في هذا المسألة. وبموجب هذا المرسوم ورد خطاب رسمي من المفوض العثماني السامي بمصر أحمد مختار باشا، حيث جاء في هذا الخطاب أنه طالما أن الإنجليز موجودين في سواكن والإيطاليين موجودي في مصوع، فلن يكون من الممكن بأي حال من الأحوال المحافظة على أمن المنطقة، وعلى وجه الخصوص جزيرة العرب، ولعل ذلك يعتبر من الأمور البديهية. بناء على ذلك لابد من توفير بواخر سريعة الحركة في مياه البحر الأحمر من أجل المحافظة على الأمن في تلك السواحل. وكما هو معلوم فإن أرباب التجارة يمارسون مهنتهم هذه بين سواكن ومصوع واليمن والحجاز. عليه يمكن الاستفسار منهم فيما يتعلق بدخول الأشياء الممنوعة. وفي حالة العثور على هذه الأشياء، سوف يكون من الضروري مصادرتها على وجه السرعة، وذلك من أجل المحافظة على الأمن واستتبابه. ومن جانب

آخر لا يتوقع أن تقوم الإدارة المصرية في الوقت الحالي بتقديم أي مساعدات جادة في هذا الخصوص[17]. وفقا للخطاب الصادر من الصدر الأعظم العثماني بتاريخ 16 صفر 1308 هـ/1 أكتوبر 1890م، توجد إحدى الروايات التي تشير إلى حصول اتفاق بين دولتي إنجلترا وإيطاليا بخصوص ترسيم الحدود للمناطق الواقعة بين سواكن ومصوع[18]. وكانت قد وردت برقية من السفارة العثمانية بلندن إلى نظارة الخارجية مؤرخة بـ 29 سبتمبر 1890م تدور حول المباحثات الجارية بين حكومتي إنجلترا وإيطاليا حول الخط الحدودي بين السوان والحبشة، وضرورة منع الإيطاليين والأحباش من الوصول إلى كسلا. وقد التزمت حكومة إنجلترا بأن تظل كسلا تحت الإدارة المصرية، إذ أن احتلال المدينة المذكورة بواسطة أي دولة من الدول الأخرى، سوف يلحق الأضرار بالمصالح المصرية[1919]. وفي 19 صفر 1320 هـ/27 مايو 1902م خاطبت رئاسة الوزراء العثمانية نظارة الخارجية بخصوص وضع العلم الإنجليزي إلى جانب العلم العثماني في سواكن، وذلك قبل ما بين خمسة إلى ستة أشهر مضت، ثم إنزال العلم الإنجليزي بعد مرور يومين، ثم إعادته مرة أخرى بعد ثمانية أيام ليكون بجانب العلم العثماني. وفي الحقيقة فإن هذه المخاطبة كانت نتيجة البرقية التي أرسلتها ولاية الحجاز بتاريخ 21 مايو 1902م حول الموضوع المذكور. عليه تمت المطالبة بضرورة إجراء ما هو لازم في هذا الخصوص[20]. ومما لا شك فيه فإن رفع العلم الإنجليزي ليكون بجانب العلم العثماني يشير بدرجة كبيرة إلى النفوذ الإنجليزي الذي أصبح واضحا في سواحل البحر الأحمر والموانيء المطلة عليه. ولا شك أن ذلك يمس الحقوق السيادية العثمانية في تلك المنطقة، وهو أمر لن يكون مقبولا بأي حال من الأحوال بالنسبة للدولة العثمانية. وحسب ما تم ذكره سابقا، فقد اعترفت دولة إنجلترا بالحقوق العثمانية في أكثر من مناسبة. وعلى هذا الأساس فإنه لا يحق لها بأي صورة من الصور مشاركة الدولة العثمانية في الحقوق التي تتمتع بها في تلك المنطقة. وفي الواقع فإن دولة إنجلترا كانت تفند دائما أي دور لها يتعلق بالاستيلاء على الأراضي العثمانية الواقعة على سواحل البحر الأحمر، بل كانت تكذب كل الأخبار التي تدور حول تلك المسألة، فعلى سبيل المثال أصدر الصدر الأعظم العثماني خطابا بتاريخ 29 ذي الحجة 1307 هـ/15 أغسطس 1890م يشير فيه إلى الروايات المنتشرة حول المباحثات التي بدأت بين إنجلترا وإيطاليا من أجل ترك سواكن والمناطق التابعة لها لإيطاليا. غير أن هذا الخطاب ذكر أن تلك الروايات غير صحيحة البتة، ولا أساس لها من الصحة، وقد ورد خطابان رسميان من السفارة العثمانية بلندن حول هذا الموضوع، حيث تم تقيدمهما من أجل أن يطلع عليهما صاحب المقام العالي رفقة المذكرة الصادرة من نظارة الخارجية[21]. وفقا لما جاء في الوثائق العثمانية، فإن الربع الأخير من القرن التاسع عشر كان فترة تنافس محموم بين الدول الأوروبية للاستيلاء على البحر الأحمر والموانيء المطلة على سواحله، وستضح ذلك من خلال المباحثات التي كانت تجرى هنا وهناك بين الدول الاستعمارية، بالرغم من النفي الدائم لهذه المباحثات. غير أنه مع مرور الزمن تأكد بما لا يدع مجالا للشك أن الدول الأوروبية كانت تقوم بترتيبات كثيرة في الباطن، وتنفي كافة تلك الترتيبات والإجراءات في الظاهر، وهو أمر طبيعي لقوى الاستعمار، خاصة وأن هذه القوى لم تجد الردع اللازم، إذ أن الدولة العثمانية كانت تلفظ أنفاسها الأخيرة، ولم تكن لديها أي مقدرة لإحكام السيطرة على جميع أجزائها، ونجد أن الشواهد على ذلك كانت كثيرة في أرجاء هذه الدولة، على سبيل المثال الأوضاع في المنطقة العربية بصورة عامة، والأوضاع المضطربة في شبه جزيرة البلقان، والصراع الذي كان يدور هناك بين قوى المنطقة وبين العثمانيين،

وكذلك الأحداث التي كانت جارية في الشمال الإفريقي. وفي 24 جمادي الأول 1306 هـ/26 يناير 1889م أصدر السلطان العثماني مرسوما ساميا بتابعية سواكن إلى الدولة العثمانية. ونتيجة لذلك اجتمع مجاس خاص من وزراء الدولة العثمانية على رأسهم الصدر الأعظم ونظار الخارجية والداخلية والبحرية والمالية والعدل، بجانب رئيس مجلس الشورى وشيه الإسلام وقائد الجيش، وغيره من المسئولين الآخرين من أجل بحث هذه المسألة. وفي الواقع فإن صدور المرسوم السلطاني يعكس مدى التكالب الأوروبي الاستعماري على منطقة البحر الأحمر، خاصة مدنه المهمة مثل سواكن ومصوع وجدة. وقد قرر المجلس المشار إليه مخاطبة الخديوية المصرية بخصوص سواكن، وأنه لن يتم ترك سواكن لها، بل سوف تدار بواسطة الدولة العثمانية مباشرة، وأنه لابد من التأكيد على هذه النقطة بشكل قوي. وفي هذا الإطار اطلع أعضاء المجلس المذكور على الخطاب الوارد من المفوض السامي العثماني أحمد مختار باشا الذي يدور حول هذا الخصوص. وحسب ما جاء في متن هذا الخطاب، فقد قامت إنجلترا باحتلال مصر احتلالا عسكريا بذريعة إعادة الأمن فيها. بناء على ذلك فإن سحب العساكر الموجودين في سواكن، سوف يهيئ الطريق لجماعة عثمان دقنة لتقود بإحداث مجموعة من المشاكل في تلك الأرجاء. وفي الوقت نفسه فإن هذا الانسحاب، سوف يخدم الاحتلال العسكري الإنجليزي لمصر، بل ويساعد على استمراريته. بناء على تلك المعطيات يجب على الدولة العثمانية الإبقاء على عساكرها بسواكن بشكل مؤقت. وأخيرا رأى المجتمعون أنه من المناسب الدخول في مباحثات مع دولة إنجلترا بواسطة السفارة العثمانية بلندن من أجل إيجاد حل لهذه المشاكل[22]. وفي الحقيقة فإن الاجتماع المذكور جاء عقب بعض التطورات الخطيرة التي وقعت على موانيء البحر الأحمر. وفي هذا الصدد أرسلت ولاية الحجاز خطابا رسميا إلى نظارة الداخلية العثمانية مؤرخ بـ 16 جمادي الآخر 1301 هـ/13 مارس 1884م. وفي هذ الخطاب أشارت ولاية الحجاز إلى الاجتماع الذي عقده الأميرال الإنجليزي بسواكن مع مفوضي الدول الأجنبية وقادتها العسكريين الموجودين في المدينة المذكورة، حيث ذكر الأميرال الإنجليزي أنه استلم تقريرا من القنصل الإنجليزي بجدة. وحسب ما جاء في هذا التقرير، فإن الأوضاع في الحجاز مضطربة. بيد أن قائد السفينة الحربية الروسية الذي كان من ضمن الحضور فند ما أورده الأميرال الإنجليزي، مشيرا إلى أن منطقة الحجاز تنعم بالأمن والطمأنينة. وبالرغم من ذلك إلا أن الأميرال الإنجليزي كان مصرا على رأيه، ولم يتراجع عنه قيد أنملة.

عقب ذلك قرر القائد الروسي التوجه إلى جدة للتأكيد على ما ذكره. بنءا عليه صدرت التوصية اللازمة إلى ولاية الحجاز بأن تتم استضافة القائد الروسي المشار إليه باسم الحكومة العثمانية. وبالفعل وصل القائد المشار إليه إلى جدة بعد مرور يومين، وحظي بمراسم الاستقبال التي تليق به، مع استضافته بالصورة المثلى. ومن النقاط التي تلفت الانتباه في هذا الخطاب هو أن القنصل الفرنسي بجدة كان مسئولا عن متابعة كافة الشؤون والأمور الخاصة بالرعايا الروس في ذات المدينة. ولهذا السبب تمت دعوته لحفل الضيافة. وخلال مراسم الضيافة هذه، تم انتقاد التحركات التي يقوم بها الضباط الإنجليز بشكل شديد للغاية[2323].

من الواضح أن الفترة الأخيرة من القرن التاسع عشر شهدت تنافسا كبيرا بين الدول الأوروبية على سواحل البحر الأحمر. ولا شك أن الخطاب الرسمي الموجه من ولاية الحجاز إلى نظارة الداخلية العثمانية يؤكد ذلك التنافس بشكل واضح وجلي. والحال أن الدول الأوروبية كانت تبذل قصارة جهدها من أجل

الحصول على موطيء قدم لها في تلك المناطق الاستراتيجية. وقد أدى هذا التنافس إلى حدوث صدامات دبلوماسية، ثم سرعان ما تحولت إلى عسكرية نتيجة حماية المصالح الوطنية لكل دولة من الدول الأوروبية.

من المواضيع المهمة التي أشارت إليها الوثائق العثمانية خلال فترة القرن التاسع عشر، هو موضوع خط التلغراف/البرق الذي كان يربط بين سواكن وجدة. وفي 1 رمضان 1306 هـ/1 مايو 1889م انعقد اجتماع خاص من أجل مناقشة هذا الخط الذي كان يعاني من بعض الصعوبات، وكان يحتاج إلى عملية صيانة وترميم. وقد ضم هذا الاجتماع الصدر الأعظم ورئيس مجلس الشورى وشيخ الإسلام وقائد الجيش وبعض النظار مثل نظار الداخلية والخارجية والمالية ونظارة الأوقاف السلطانية والعدل والبحرية وغيرهم.

لقد اطلع الحضور على المذكرة المرسلة من نظارة البريد والبرق حول ضرورة صيانة خط تلغراف سواكن جدة بأسرع ما يمكن. كما اطلع المجلس على المذكرة الواردة من نظارة الداخلية حول الموضوع نفسه. ومن خلال الاطلاع على تلك الأوراق، اتضح أن الجزء الذي يحتاج إلى صيانة من الخط المذكور يقع على بعد مسافة 30 ميلا من سواكن. أما فيما يتعلق بالفترة اللازمة لصيانة الجزء المعطل، فهي أربعة أيام فقط. وفي الوقت نفسه تقرر منح العاملين في عمليات الصيانة مائة وعشرين ليرة لكل ميل يتم إصلاحه. بناء على ذلك تم دفع مبلغ وقدره ألف وستمائة وستين ليرة إنجليزية. وفي حالة ألا يكتمل العمل في المدة المقررة، فسوف يكون من الضروري في هذه الحالة توفير مبالغ أخرى. وعلى كل حال لابد من العمل بالسرعة المطلوبة من أجل إكمال عمليات الصيانة في الوقت المناسب. عليه يجب منح الإذن اللازم إلى النظارة المشار إليها حتى تتمكن من القيام بما هو مطلوب[2424].

في الختام هذه لمحة عامة غير مكتملة تمثل جزءا يسيرا من نماذج للوثائق العثمانية التي تناولت البحر الأحمر وسواحله والمدن المطلة عليه. وفي الحقيقة فإن كل إطار عام سواء كان سياسيا أو عسكريا أو اقتصاديا أو حتى اجتماعيا يتضمن مجموعة من المواضيع الكثيرة المتشعبة التي يجب تناولها بشكل متخصص دقيق، فعلى سبيل المثال فإن التدخل الإنجليزي في البحر الأحمر والمناطق المحيطة به تسع للعديد من الأوراق العلمية، إذ أن هذا الموضوع له أبعاد كثيرة للغاية، بعض هذه الأبعاد متعلق بالمنطقة وطبيعة الشعوب التي تعيش فيها، وبعضها متعلق بالموارد المختلفة التي تحتاج إليها إنجلترا، وبعضها متعلق بالسياسة الاستعمارية التي تبنتها إنجلترا عقب الثورة الصناعية في أوروبا، خاصة وأن إنجلترا كانت مهد هذه الثورة. وعلى هذا الأساس يمكن قياس الأطر السياسية الأخرى. وينطبق الحال نفسه على بقية المواضيع الأخرى التي لم يكن من الممكن التطرق إليها في ورقة واحدة. وعلى كل حال فإن التوصية التي تشدد عليها هذه الورقة تتمثل في أن يقوم «مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر» بعقد شراكة ذكية مع مؤسسة أو مؤسسات أكاديمية من أجل انجاز مشروع الوثائق العثمانية المتعلقة بالبحر الأحمر، وجعلها متاحة لدى الباحثين.

**الهوامش:**

(1) Cengiz Orhonlu, Osmanlı İmparatorluğu'nun Güney Siyaseti Habeş Eyaleti, Ankara, 1996, p. 7.

(2) أوزدمير باشا هو في الأصل من مماليك الجراكسة بمصر. وقد التحق بخدمة الدولة العثمانية بعد استيلائها على مصر (المصدر جنكيز أورهونلي، ص. 33).

(3) Osmanlı Arşivi (OA), KK. Ruus, no. 213, p. 212.

(4) أنعم محمد عثمان الكباشي، تأسيس لواء سواكن في العهد العثماني، الدارة، مجلة فصلية محكمة تصدر عن دارة الملك عبد العزيز، العدد الرابع، السنة الثامنة والثلاثون، شوال 1433 هـ الرياض، ص. 201.

(5) OA, KK, Ruus, no. 213, p. 212.

(6) محمد إبشرلي، «نظم الإدارة في الإيالات خارج استانبول»، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، الجزء الأول، إشراف أكمل الدين إحسان أوغلي، ترجمة صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استانبول، 1999، ص. 260.

(7) DH. İD 74/65, Ley 4.

(8) DH. İD 74/65, Ley 2.

(9) DH. İD 74/65, Ley 1.

(10) DH. İ. UM 80-2/6-3, Ley 40.

(11) DH. İ. UM 80-2/6-3, Ley 50.

(12) DH. İ. UM 80-2/6-3, Ley 41.

(13) HR. SYS 996/36.

(14) HR. SYS 991/81.

(15) Y.A.RES 27/10, Ley 2.

(16) İ. MTZ (05) 29/1618.

(17) Y.A.HUS 296/30.

(18) Y.A.HUS 239/60, Ley 1.

(19) Y.A.HUS 239/60, Ley 3.

(20) A.MTZ (05) 5-C/191-2, Ley 1.

(21) Y,A,HUS 237/114, Ley 1.

(22) İ. MTZ (05) 26/1369.

(23) HR. SFR (3) 304/3. Ley 31.

(24) İ.MMS 104/4445, Ley 1.